انتخاب الأمناء العامّين ورؤساء اللجان المتخصصة للمجالس المحلية في محافظة

رئيس الجمهورية في كلمته التوجيهية :

انتخاب أمناء عموم المجالس المحلية ورؤساء اللجان تجسيد صادق للممارسة الديمقراطية

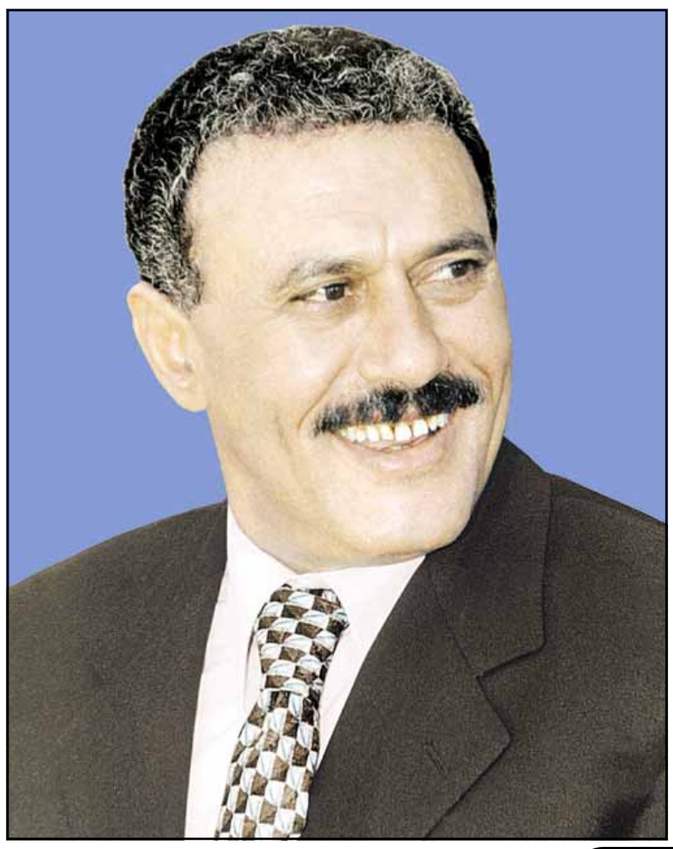

الاجتماعات الانتخابية تدشين لمرحلة عمل جديدة من مراحل البناء والتنمية

على الحكومة مواصلة الجهود لاستكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية

وجه فخامة الأخ / علي عبدالله صالح - رئيس الجمهورية أمس كلمة إلى أعضاء المجالس المحلية المنتخبة يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م بمناسبة عقد الاجتماعات الانتخابية الداخلية لانتخاب الأمناء العامين ورؤساء اللجان المتخصصة للمجالس في المحافظات والمديريات في مايلي نصّها :

الحمد للّه القائل : « وقل اعملوا فسيرى اللّه عملكم ورسوله والمؤمنون ..»

والصلاة والسلام على رسول اللّه القائل : «كلكم راعٍ وكلكم مسؤول عن رعيته ..» .

الإخوة / رئيس وأعضاء المجلس المحلي ..

السلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته .. وبعد : -

أسمحوا لي في البداية أن أهنئكم بعيد الفطر المبارك وأعياد الثورة اليمنية ، وأبارك لكم فوزكم بعضوية المجلس المحلي في الانتخابات المحلية التي شهدتها بلادنا يوم الـ ٢٠ من سبتمبر ٢٠٠٦م متزامنة مع الانتخابات الرئاسية ، والتي تميزت بالتنافس الشديد ، وشهدت إقبالاً كبيراً من الناخبين والناخبات للمشاركة فيها والتفاعل معها وما اتسمت به العملية الانتخابية من حرية ونزاهة وشفافية بشهادة المراقبين المحليين والدوليين الذين شاركوا في مراقبة مجرياتها عن كثب ، مما يدل دلالة كبيرة على نضوج وتطور الممارسة السياسية والديمقراطية سواء لدى الأحزاب والتنظيمات السياسية أو المواطنين الأمر الذي نستطيع معه أن نجزم بالقول إننا نسير في الاتجاه الصحيح نحو ترسيخ وتطوير تجربتنا الديمقراطية التعددية والتي تتعزز اليوم بانتخاب أمناء عموم المجالس المحلية ورؤساء اللجان في تجسيد صادق لحقيقة الممارسة الديمقراطية .

الإخوة / رئيس وأعضاء المجلس المحلي ..

إن تطبيق نظام السلطة المحلية القائم على مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية وتشكيل المجالس المحلية كان محل رهان لدى البعض بالنظر لما يتطلبه تطبيق هذا النظام من مقومات أساسية تتمثل في توفر البنى الإدارية والمرفقية للسلطة المحلية على مستوى كل وحدة إدارية وكذا التجهيزات ومستلزمات العمل ، ومع توفر الإرادة الصادقة والتصميم والمثابرة استطاعت أجهزة السلطة المركزية مع المجالس المحلية في الدورة الانتخابية الأولى أن تقطع شوطاً كبيراً في تحقيق هذه المطالب للعديد من الوحدات الإدارية كما استطاعت المجالس المحلية - إلى جانب ذلك - أن تحقق نجاحات باهرة وملموسة في مجال ممارستها لمهامها المنقولة وأنشطتها التنموية بعكس ما كان يتوقعه البعض ، وسقط الرهان لصالح التجربة.

إن الانجازات التي تحققت في مجال البنى الإدارية والمرفقية وكذا ما تم تنفيذه من برامج تدريبية وتوعوية لقيادات وكوادر السلطة المحلية خلال الدورة الانتخابية الأولى هو اليوم يشكل أرضية صلبة تنطلق منها المجالس المحلية الجديدة وأجهزة السلطة المركزية معاً لمواصلة الجهود في ظروف ومناخات ومقومات أفضل من ذي قبل والمضي بالتجربة قدماً نحو تحقيق أهدافها وغاياتها .

الإخوة / رئيس وأعضاء المجلس المحلي ..

إنكم باجتماعكم هذا تدشنون مرحلة عمل جديدة من مراحل البناء والتنمية المحلية وتقع على عاتقكم مسؤوليات ومهام عظيمة تجاه مجتمعاتكم المحلية وانجازكم لهذه المهام والمسؤوليات يتوقف على مجموعة من العوامل يأتي في مقدمتها حسن اختياركم للهيئة الإدارية للمجلس مغلبين في ذلك عنصر الخبرة والكفاءة والنزاهة في من يتم اختيارهم والعمل بروح الفريق الواحد بعيداً عن الولاءات الحزبية والرؤى الضيقة واضعين مصلحة الوحدة الإدارية والمصلحة الوطنية فوق كل اعتبار .

إن الوفاء بالوعود والعهود التي منحتم بموجبها ثقة ناخبيكم تتطلب منكم شحذ الهمم ومضاعفة الجهود والإلمام الكامل بالمنظومة التشريعية للسلطةالمحلية ، والالتزام بالقوانين والأنظمة النافذة والسياسة العامة للدولة والحرص على تجنب الاخفاقات والأخطاء التي رافقت التجربة خلال الدورة الماضية جراء القصور في فهم مضامين نظام السلطة المحلية ودخول بعض أعضاء المجالس المحلية في مهاترات وخلافات أثرت سلباً على أداء ونشاط هذه المجالس وهو ما يتعين على الجميع تلافيه وعدم تكراره .

الإخوة / رئيس وأعضاء المجلس المحلي ..

إننا ندرك تماماً أنه لا زالت هناك الكثير من المشكلات والصعوبات التي تكتنف نظام السلطة المحلية وخاصة ما يتعلق منها باستيفاء البنى الإدارية والمرفقية في بعض الوحدات الإدارية ، ولذلك فإننا وجهنا الحكومة بالعمل خلال الفترة القادمة على مواصلة الجهود باتجاه استكمال البناء المؤسسي للسلطة المحلية وفق منظور استراتيجي وتعزيز موارد هذه السلطة بما يمكنها من القيادم بدورها في تحقيق التنمية المحلية وتقديم الخدمات للمواطنين ، وتقليص فجوة التنمية بين الريف والحضر وتطوير قانون السلطة المحلية وتعديل القوانين والأنظمة النافذة التي تتعارض مع مبدأ اللامركزية الإدارية والمالية فضلاً عن إعادة النظر في التقسيم الإداري الحالي وفق أسس علمية ، اقتصادية واجتماعية وبما يحقق المصلحة العامة .

وفقنا اللّه لما فيه خير شعبنا وأمتنا .

والسلام عليكم ورحمة اللّه وبركاته ،،،

علي عبدالله صالح

رئيس الجمهورية

كما وجّه وزير الإدارة المحلية كلمة إلى أعضاء المجالس المحلية المنتخبين يوم ٢٠/٩/٢٠٠٦م بهذه المناسبة جاء فيها :

الحمدلله القائل (لقد كان لسبأ في مسكنهم آية جنتان عن يمين وشمال كلوا من رزق ربكم واشكروا له بلدة طيبة ورب غفور) صدق الله العظيم

والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين نبينا محمد صلى الله عليه وسلم المبعوث رحمة للعالمين .

الاخوة / رئيس واعضاء المجلس المحلي ،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته .. وبعد :

في هذا اليوم ، وأنتم تعقدون أول اجتماع للمجلس المحلي بعد نيلكم ثقة المواطنين في الأنتخابات التنافسية التي جرت يوم ٢٠ سبتمبر ٢٠٠٦م يسرني باسم وزارة الإدارة المحلية أن أعبر لكم عن خالص التهاني والتبريكات بفوزكم بعضوية المجلس المحلي ،

الأخوة / رئيس واعضاء المجلس المحلي ..

تأتي دورتكم الانتخابية هذه بعد مضي خمس سنوات من عمر تجربة السلطة المحلية وفي ظل مرحلة وطنية تشهد فيها بلادنا ازدياداً ملحوظاً في الحركة التنموية والممارسة العملية للديمقراطية ، وهي لاشك امور تعلي من شأن المواطن وتلبي احتياجاته ومطالبه ، ومن هنا تتجلى الاهمية التي يكتسبها نظام السلطة المحلية في حياة شعبنا كجزء أساسي من مشروع وطني حضاري تنموي وديمقراطي يتبناه المجتمع والدولة معاً ، وهو مايضاعف من مسؤولياتنا جميعاً على المستويين المركزي والمحلي .

الاخوة / رئيس واعضاء المجلس المحلي

إننا ننظر إلى هذا الاجتماع بأهمية بالغة كونه يمثل نقطة انطلاقة عمل المجلس ويؤسس لعوامل نجاحه في الفترة القادمة ، وهو مايتوجب عليكم في هذا الاجتماع أن تحرصوا على حسن اختيار الأمين العام ، ورؤساء اللجان المتخصصة من بين اعضاء المجلس ممن تتوافر فيهم الخبرة والكفاءة والقدرة على إدارة العمل المحلي بعيداً عن الرؤى الضيقة او الحزبية ، مغلبين في ذلك المصلحة العامة

وزير الإدارة المحلية :

ضرورة تعزيز الاتصال والتواصل مع الناخبين وتلمس همومهم

ومصلحة الوحدة الإدارية فوق كل اعتبار ، ذلك أننا ندرك بيقين - من واقع التجربة - أن المجلس المحلي في اختياره لأمينه العام ورؤساء اللجان المتخصصة وتوزع اعضائه بين هذه اللجان انطلاقاً من المعايير السابقة ، وأن اعتماد مبدأ الشفافية من جانب جميع اعضاء المجلس واستشعار المسؤولية والاحترام المتبادل والعمل بروح الفريق الواحد سيوفر الوئام والتكامل بين أعضاء المجلس وقيادته كأساس متين لمسيرة عمل المجلس .

وبالاضافة إلى ماتقدم فإن هناك مهاماً ومسؤوليات أخرى تقع على عاتق اعضاء المجلس يترتب على الالتزام بها وتمثلها من قبلهم نجاح عمل المجلس يأتي في مقدمتها :

- ضرورة إلمام كل عضو من اعضاء المجلس بالمنظومة التشريعية للسلطة المحلية .
- الحضور المنتظم في الاجتماعات المقررة للمجلس والمشاركة الفاعلة فيها .
- توخي الدقة في القرارات والتوصيات التي يصدرها المجلس والتعامل مع المسائل المعروضة عليه بموضوعية وبما لا يتعارض مع احكام القوانين والأنظمة النافذة .
- تعزيز الاتصال والتواصل مع الناخبين وتلمس همومهم وترسيخ العلاقات والصلات الاجتماعية بما يعزز ويحمي الوحدة الوطنية .

الأخوة / رئيس وأعضاء المجلس المحلي ..

إن مايجب التأكيد عليه في هذه المناسبة هو أن أداء مجلسكم لمهامه ومسؤولياته في إدارة وتسيير النشاط في الوحدة الإدارية وتحقيق عملية التنمية سيكون خاضعاً لرقابة وتقييم الأجهزة المركزية ، وأن وزارة الإدارة المحلية طبقاً لاختصاصاتها القانونية سوف تقوم بمتابعة وتقييم أداء مجلسكم لمهامه ومسؤولياته ومدى انتظام اجتماعاته ، وانضباط الأعضاء في حضور هذه الاجتماعات والتزامهم بواجبات العضوية ، كما ستقوم في الوقت ذاته بمتابعة وتقييم أداء الهيئة الإدارية لمهامها ومسؤولياتها في إدارة وتسيير وتصريف شؤون الوحدة الإدارية اليومية ومدى انتظام اجتماعاتها والتزام اعضائها بالدوام الرسمي ، وسوف تقوم الوزارة باتخاذ الاجراءات القانونية ، ومحاسبة المقصرين ومعالجة أي اختلالات في عمل المجلس وهيئته الإدارية.

الأخوة / رئيس وأعضاء المجلس المحلي .

إن هذا الاجتماع مخصص لانتخاب الأمين العام ورؤساء اللجان المتخصصة للمجلس ، وانطلاقاً من مسؤوليات وزارة الإدارة المحلية في هذا الجانب وحرصاً منها على إجراء هذه العملية الانتخابية بشكل ديمقراطي عن طريق الاقتراع السري الحر والمباشر كما رسم ذلك قانون السلطة المحلية فقد اوفدت لهذه الغاية لجنة إشرافية لتمثيلها في الأشراف والرقابة على عملية الانتخاب ، والفصل في أي أعتراضات على مجرياتها - إن وجدت - بالاضافة إلى مساعدة المجلس في شرح وتوضيح الجوانب الفنية المتعلقة بسير إجراءات الترشيح والاقتراع والفرز ، وزودت هذه اللجنة بكافة الوثائق والمستلزمات والأدلة المتعلقة بها .

في البيان الختامي لاجتماع وزراء خارجية الخليج واليمن :

إقرار استكمال دراسة احتياجات اليمن التنموية لما بعد الخطة الخمسية الثالثة

استمرار عمل اللجان الفنية المشتركة لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين

صنعاء / سبأ:

أقر وزراء خارجية دول مجلس التعاون لدول الخليج العربي والجمهورية اليمنية استكمال دراسة الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية لما بعد فترة الخطة الخمسية الثالثة والتي ستنتهي في عام ٢٠١٠م وبما يمكنها من تأهيل الاقتصاد اليمني .

وأكد البيان الختامي للاجتماع الثاني المشترك لوزراء خارجية دول الخليج واليمن في ختام أعماله مساء أمس بصنعاء استمرار عمل اللجنة الفنية المشتركة لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين ، واستمرار التنسيق والتشاور من أجل تعزيز الشراكة بين الجمهورية اليمنية ومجلس التعاون وعلى كافة المستويات الوزارية والفنية,وتكليف الأمين العام بتقديم تقرير دوري عن التقدم الذي يتم إحرازه في هذا الشأن.

كما اقر عرض موضوع آليات تقديم المساعدات إلى الجمهورية اليمنية بما فيها المقترح المقدم من دولة قطر ,على الاجتماع القادم للجنة التعاون المالي والاقتصادي لبحثها وذلك بالتنسيق مع الحكومة اليمنية .

وأشاد البيان الختامي للاجتماع الثاني لوزراء خارجية مجلس التعاون واليمن الذي تلاه عبد الرحمن العطية أمين عام مجلس التعاون في مؤتمر صحفي عقده مع الدكتور ابوبكر القربي وزير الخارجية والمغتربين مساء أمس بصنعاء - أشاد بالخطوات التي تتخذها الحكومة اليمنية لتحسين البيئة الاستثمارية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي ستساعد في عملية اندماج الاقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وفيما يلي نص البيان :

(تنفيذاً لتوجيهات أصحاب الجلالة والسمو قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية وأخيهم فخامة رئيس الجمهورية اليمنية، واستكمالا لما تم الاتفاق عليه في الاجتماع الوزاري المشترك الأول المنعقد في مقر الأمانة العامة لمجلس التعاون في الأول من مارس ٢٠٠٦ م بشأن دراسة الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية وحشد الموارد اللازمة لتمويلها الى جانب الإعداد لمؤتمر المانحين.

عقد أصحاب المعالي وزراء خارجية دول مجلس التعاون ووزير الخارجية والمغتربين بالجمهورية اليمنية أجتماعهم الثاني في صنعاء في الأول من نوفمبر ٢٠٠٦ م لمناقشة الترتيبات النهائية لمؤتمر المانحين المقرر عقده في لندن في ١٥ -١٦ نوفمبر ٢٠٠٦ م برعاية مجلس التعاون .. وأعربوا عن ارتياحهم لمستوى التحضير للمؤتمر والتنسيق القائم بين الجمهورية اليمنية ومجلس التعاون والمؤسسات الدولية المشاركة في المؤتمر.

وفي الجلسة الافتتاحية ، استمع الوزراء إلى كلمة دولة عبدالقادر باجمال رئيس مجلس الوزراء بالجمهورية اليمنية والتي أكدت على الحاجة إلى تحويل العلاقات بين دول المجلس واليمن من الجيرة إلى الشراكة بهدف تحقيق الأمن والاستقرار في المنطقة ، مشيرا إلى الارتباط الوثيق بين التحدي الاقتصادي والسياسي والأمني.

وأعرب الدكتور أبو بكر عبد الله القربي وزير الخارجية والمغتربين بالجمهورية اليمنية عن عميق الشكر والامتنان للإخوة الأشقاء في مجلس التعاون لحرصهم على الارتقاء بالعلاقات مع الجمهورية اليمنية إلى أعلى المستويات بهدف الوصول إلى مرحلة التكامل بين دول المجلس والجمهورية اليمنية والتي من شأنها تعزيز الأمن والاستقرار في المنطقة ودرء الكثير من المخاطر التى قد تتعرض لها المنطقة وتحقيق الرخاء لشعوبها ، وان الشراكة الخليجية اليمنية في توفير التمويل لخطة التنمية والأجندة الوطنية للإصلاحات سينعكسان أيجابا على كافة دول الجزيرة العربية وتقودان إلى المزيد من النمو الاقتصادي في كل دولها.

وأكد معالي محمد الشعالي وزير الدولة للشئوون الخارجية بدولة الإمارات العربية المتحدة الرئيس الحالي للمجلس الوزاري لمجلس التعاون على الأهمية التي يوليها مجلس التعاون للعلاقات التاريخية مع اليمن ، والتطلعات المشتركة لتطوير تلك العلاقات وحرص دول المجلس على المساهمة الفعالة في تنمية اليمن في جميع المجالات ودعمها لمؤتمر المانحين وسعيها لانجاحة خدمة للنمو الاقتصادي في اليمن والاستقرار والمصالح المشتركة.

وأوضح معالي الشيخ حمد بن جاسم بن جبر آل ثاني النائب الأول لرئيس الوزراء وزير الخارجية في دولة قطر أن مؤتمر المانحين يشكل نقطة تحول في علاقات مجلس التعاون مع اليمن، وأكد حرص قطر ومجلس التعاون على الوصول إلى المساهمة بشكل كبير في المؤتمر.

وأكد معالي الدكتور نزار مدني وزير الدولة للشؤون الخارجية بالمملكة العربية السعودية على تضافر الجهود لإنجاح مؤتمر المانحين لدعم التنمية الاقتصادية لليمن وتحقيق الشراكة مع مجلس التعاون ، مؤكدا أن المملكة العربية السعودية لن تألوا جهدا في المساهمة لتحقيق الأهداف المرجوة من اجل النهوض بالاقتصاد اليمني ليتواكب مع اقتصاديات المنطقة .

وأكد معالي بدر الحميضي وزير المالية في دولة الكويت على دعم الكويت جهود التنمية في الجمهورية اليمنية وان وجود دول المجلس مع اليمن في هذا الجهد ليس للدعم السياسي فقط وإنما

إشادة بخطوات الحكومة اليمنية لتحسين البيئة الاستثمارية وتحقيق أهداف التنمية

الدعم المالي أيضاً، ودولة الكويت ستكون وكما كانت في السابق داعمة للشعب اليمني وسيكون لها دور ملموس في مؤتمر المانحين، ولابد لنا أن نأخذ في الاعتبار القدرة الاستيعابية والفترة الزمنية وان بلداننا لن تدخر وسعا ولن نناقش هذا في أطار مجلس التعاون فقط بل مع الدول والمنظمات المانحة ولابد ان تتقدم ببرنامج واقعي قابل للتنفيذ.

وأكد الأمين العام لمجلس التعاون في كلمته على ما يتمتع به اليمن من مكانة رفيعة وخاصة في رؤى ومنظور مجلس التعاون ,وأشار إلى ما أنجزته اللجنة الفنية المشتركة وفريق العمل من دراسات لتحديد الإحتياجات التنموية لليمن وتشخيص وضع الإقتصاد اليمني وإحتياجاته في مجال التنمية والإصلاح الإقتصادي ,وكذلك تحديد البرنامج الإستثماري والمشاريع التنموية التي سيتم عرضها على مؤتمر المانحين ,بالإضافة إلى الترتيبات التنظيمية والفنية لمؤتمر المانحين في مدينة لندن يومي ١٥- ١٦ نوفمبر ٢٠٠٦م الجارية.

وأكد على أن ما تتبناه الحكومة اليمنية من إصلاحات ستسهم في نجاح مؤتمر المانحين ,بالإضافة إلى كفاءة آليات تنفيذ المشاريع وزيادة الطاقة الإستيعابية للإقتصاد اليمني وملائمة السياسات المالية والنقدية.

وأستمع الوزراء بعد ذلك إلى التقارير المقدمة من الأمانة العامة لمجلس التعاون ووزارة التخطيط والتعاون الدولي بالجمهورية اليمنية والبنك الدولي ووزارة التنمية الدولية بالمملكة المتحدة ومنظومة الأمم المتحدة العاملة في الجمهورية اليمنية حول التحضير لمؤتمر المانحين والدراسات التي تم القيام بها لتحديد الإحتياجات التنموية وأولويات الخطة الخمسية الثالثة للتنمية الإقتصادية والإجتماعية في الجمهورية اليمنية والبرنامج الإستثماري لها والذي حدد حجم التمويل المطلوب خلال فترة تنفيذ الخطة.

وأعرب الوزراء عن استعداد دول المجلس للعمل على إنجاح مؤتمر المانحين بهدف توفير المتطلبات التمويلية اللازمة لتحقيق تأهيل تنموي شامل لليمن بجوانبه الاقتصادية والاجتماعية ضمانا لنجاحه وتحقيق أهدافه.

وأبدى الوزراء ارتياحهم للخطوات التي قامت بها الجمهورية اليمنية لتنفيذ الإصلاحات الهادفة الى تعزيز كفاءة الإقتصاد اليمني وتحسين البيئة الاستثمارية وتحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية والتي ستساعد في عملية إندماج الإقتصاد اليمني مع اقتصاديات دول المجلس.

وأطلع الوزراء على ما قامت به اللجنة الفنية بشأن تنفيذ توجيهات الإجتماع المشترك الأول لوزراء الخارجية لإعداد الدراسات اللازمة ,والتحضير لمؤتمر المانحين وتحديد الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية خلال فترة الخطة الخمسية الثالثة (٢٠٠٦/ ٢٠١٠).

وأكد الوزراء على ما يلي:

- استمرار عمل اللجنة الفنية المشتركة لمتابعة نتائج مؤتمر المانحين بهدف ترجمة التعهدات إلى برامج تنفيذية واستكمال دراسة الاحتياجات التنموية للجمهورية اليمنية لما بعد فترة الخطة الخمسية الثالثة وبما يمكنها من تأهيل الاقتصاد اليمني.
- استمرار التنسيق والتشاور من أجل تعزيز الشراكة بين الجمهورية اليمنية ومجلس التعاون وعلى كافة المستويات الوزارية والفنية.
- تكليف الأمين العام بتقديم تقرير دوري عن التقدم الذي يتم إحرازه في هذا الشأن.
- عرض موضوع آليات تقديم المساعدات إلى الجمهورية اليمنية ,بما فيها المقترح المقدم من دولة قطر ,على الاجتماع القادم للجنة التعاون المالي والاقتصادي ,لبحثها وذلك بالتنسيق مع الحكومة اليمنية.